

لم يبين المشرع العرّال من أحكام المساهمة التبعيّة فّ المواد المختصة بالمساهمة التبعيّة من لانون العموبات الّ ان الفمة و المضاء حددا أركان المساهمة التبعيّة على ضوء المبادئ العامة للتشرّع الجنائيّ . وكما سبمت الإشارة فال تتصور المساهمة التبعيّة الّ فّ فعلّ غالب علّه المانون بعده جرّمة , ذلن ان اجرام الشرّن الّ موم الّ فّ اطار اجرام شخص اخر مترف الجرّمة التّ هّ محل المساهمة التبعيّة بوصفه فاعال أصلاً لها , ومن ثم كان وجود الشرّن فّترض حتما وجود فاعل أصلّ الى جانبه . وبناء كن نتّجة مباشرة للمساهمة التبعيّة . ولذلن فأنه شكل ركنها الول . ورابطة السببّة التّ تربط